الأنباء
الاحد 5 مايو 2013

«VIVA» تطلق بوابة خاصة ببرنامج مسؤوليتها الاجتماعية على موقعها الإلكتروني

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية VIVA عن إطلاق بوابة خاصة ببرنامج المسؤولية الاجتماعية الذي تتبناه، على موقعها الإلكتروني https://www.viva.com.kw/csr.

ومن خلال تلك البوابة ستقدم VIVA موجزا عن المبادرات والأنشطة الاجتماعية التي شملتها VIVA برعايتها ودعمتها منذ انطلاقها في 2008، وتؤكد تلك البوابة الالكترونية على التزام شركة VIVA تجاه المجتمع وحرصها على دعم جميع فئات المجتمع وفي مقدمتها شريحة الشباب والرياضة والتكنولوجيا والبيئة.

ومع حلول العام الحالي كانت شركة VIVA قد نشرت أول كتيب لها حول مبادراتها الاجتماعية، موضحة توجهاتها الاستراتيجية لدعم المبادرات المجتمعية والإنسانية، وأبرز محاورها للعام 2013، كما قدمت وصفا موجزا عن مبادراتها الاجتماعية التي دعمتها في العام 2012، حيث اعتبر الكتيب آنذاك أولى خطوات VIVA لمشاركة قصص نجاح مبادراتها الاجتماعية مع عملائها وعموم الجمهور.

وقد تعهدت VIVA منذ اليوم الأول لتشغيل خدماتها بدعم المجتمع الكويتي، وألا تدخر جهدا في سبيل تأكيد التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية ودعم مجموعة واسعة من المبادرات المبتكرة، تأتي في مقدمتها رعاية «واحة VIVA» أكبر واحة شجر سدر وصفصاف في صحراء النويصيب، جنوب الكويت، بالإضافة إلى توزيع 265 كرسيا متحركا في مختلف المرافق الصحية في الكويت بهدف تسهيل عملية نقل المرضى أثناء تواجدهم ضمن هذه المرافق بالتعاون مع وزارة الصحة، فضلا عن أنشطتها الخيرية طوال شهر رمضان الفضيل التي شملت تقديم وجبات إفطار يومية للصائمين في منطقتي الجهراء وجليب الشيوخ.

مقابل كل 20 دينارا يتم إنفاقها باستخدام بطاقات الوطني داخل وخارج الكويت

«الوطني» يكافئ عملاءه بأضخم حملة خلال الصيف

أطلق بنك الكويت الوطني أضخم حملة لمكافأة عملائه خلال الصيف تتيح لهم الفوز بيخت أزيموت 40 فلايبريدج الفاخر وجوائز نقدية حتى 180 ألف دينار، وذلك عند استخدامهم بطاقات الوطني الائتمانية داخل وخارج الكويت في عرض يستمر حتى منتصف سبتمبر المقبل.

وقال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني مازن الناهض ان هذا العرض يأتي في اطار حملة الوطني السنوية خلال فصل الصيف. وتوفر حملة هذا العام 18 فرصة للفوز في ثلاثة سحوبات يتضمن كل منها 6 فائزين، حيث سيحصل عملاء الوطني على فرصة سداد كافة مشترياتهم باستخدام بطاقات الوطني حتى 10 آلاف دينار، بالإضافة الى الفوز بالجائزة الكبرى وهي يخت أزيموت العصري.

ويمكن لعملاء البنك الوطني الدخول في السحوبات تلقائيا مقابل كل 20 دينارا يتم انفاقها تراكميا باستخدام بطاقات الوطني الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق داخل الكويت، فيما ستتضاعف فرصهم للفوز ثلاث مرات باستخدامهم بطاقات الوطني الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق الى جانب بطاقة السحب الآلي خارج الكويت او عبر الانترنت.

وأضاف الناهض أن حملة الوطني الصيفية السنوية التي تعتبر الأضخم في الكويت تأتي في إطار حرص الوطني على مكافأة عملائه بأفضل العروض الحصرية وغير المسبوقة وتقديم أكبر الجوائز في الكويت. وقد كرس البنك الوطني ريادته من خلال ما يقدمه لعملائه من خدمات راقية وعروض حصرية.

وتجدر الاشارة الى ان حملات البنك الوطني الصيفية دأبت على تقديم الجوائز الحصرية والفريدة من مرسيدس SLS الفاخرة وماكلارين MP4ـ12C. وهذا العام يقدم الوطني لعملائه فرصة الفوز بأحد اكثر اليخوت رفاهية في العالم بالإضافة إلى جوائز نقدية حتى 180 ألف دينار.

هذا وتتمتع بطاقات الوطني بتغطية واسعة على النطاق العالمي، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر سهولة لسداد قيمة المشتريات في الوقت الذي تتيح فيه لحامليها الاستفادة من العديد من المزايا والخصومات والمكافآت المميزة. ويمكن للراغبين بمعرفة المزيد حول هذا العرض المغري خلال موسم الصيف الاتصال بخدمة هلا وطني على الرقم 1801801 أو زيارة موقع بنك الكويت الوطني الالكتروني www.nbk.com.

ويعتبر يخت أزيموت 40 فلايبريدج احد أبرز طرازات «ازيموت بينيتي» الذي توفره مجموعة سيز أند ديزيرتس الوكيل الحصري والرسمي ليخوت أزيموت الايطالية في الكويت. ويتميز بتصميمه الأنيق الجامع بين التكنولوجيا والتميز والرقي والأناقة.

مازن الناهض

عرض الوطني لموسم الصيف

الناهض: البنك حريص على مكافأة عملائه بأفضل العروض الحصرية وأضخم الجوائز في الكويت

خلال المؤتمر السابع للاقتصاديين الذي تنظمه الجمعية الاقتصادية

اقتصاديون: الكويت بحاجة إلى سياسات متطورة يغلب عليها الطابع الفني لتنويع مصادر الدخل

جانب من جلسات المؤتمر

أكد اقتصاديون وأكاديميون ضرورة التغلب على جميع التحديات التي تواجه الاقتصاد الكويتي بشقيه العام والخاص من خلال تبني سياسات متطورة يغلب عليها الطابع الفني، وطرحوا خلال المؤتمر العلمي السابع للاقتصاديين الكويتيين الذي تنظمه الجمعية الاقتصادية الكويتية جملة من الحلول والتوصيات التي من الممكن ان تعتمد عليها الدولة لتطوير الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل الذي تنشده الكويت.

وقال رئيس الجمعية طارق الصالح في كلمته الافتتاحية ان الكويت تواجه تحديات اقتصادية تقليدية ومتجددة محذرا من مخاطر الاعتماد المتزايد على ايرادات النفط واستمرار تبني القوانين التي تزيد من الأعباء على المالية العامة.

ولفت الصالح الى أنه لابد من تبني حوار فعال وبناء للعمل على تفعيل بعض القوانين التي لم تر النور حتى الآن والتي ستأتي بالحلول التي تعزز الدور التنموي للكويت في ظل التحديات التي تواجهها الهيكلية الاقتصادية العامة في الدولة.

وأشار إلى أن هناك ضرورة للاهتمام بالتعليم باعتباره احدى الآليات المهمة والضرورية لبناء الإنسان ووسيلة مهمة وضرورية للاستفادة من القدرات الاقتصادية الكامنة.

وفي الجلسة النقاشية التي أعقبت افتتاح المؤتمر قال مستشار غرفة تجارة وصناعة الكويت د.ماجد جمال الدين ان الكويت تحتاج الى تطوير عمل الادارة العامة لكل قطاعات الدولة، مشيرا الى دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وان مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 37٪ وفي الناتج المحلي غير النفطي 62٪ كما بلغت نسبته في التكوين الرأسمالي 24٪ مقابل 63٪ و38٪ و76٪على التوالي في القطاع العام.

وأضاف أنه في 2012 بلغ عدد العاملين من المواطنين في القطاع الخاص 83 ألفا أي ما نسبته 6,6٪ من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص البالغ عددهم 1,25 مليون عامل و20,8٪ من إجمالي العمالة في الدولة.

ولفت الى أن العام المالي 2010/2011 استهدف استثمارات في القطاع الخاص بقيمة 2,7 مليار دينار إلا أن القطاع الخاص تجاوز تلك الاستثمارات بقيمة 3,1 مليارات دينار استأثر فيها قطاع التمويل والتأمين بأكثر من 45٪.

واستند جمال الدين إلى التقرير الفني الذي أعده البنك الدولي عن القطاع الخاص حيث جاء في التقرير أن القطاع الخاص يتجه نحو الداخل ويعاني حساسية تجاه المخاطر ما يجعله يركز على المشاريع ذات مدة الاسترداد الأقصر.

وأشار الى وجود حراك نشط في الوقت الراهن لتعديل القانون 7/2008 الخاص بمشاريع الـ «بي. او.تي» بعد أن اثبتت التجربة قصوره «وهناك تجاوب ايجابي من قبل الحكومة في هذا الاتجاه»، مؤكدا أن تنظيم مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص يحتاج إلى قانون جديد كليا يوفر البعد التنموي والشفافية الكاملة.

من جانبه، أشار المحاضر في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت د.عباس المجرن الى أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة وهو المعتمد على نتاج التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل الذي شهدته صناعة الالكترونيات وعلوم الفيزياء والفضاء والاتصالات.

وأضاف ان بعض الدول المتقدمة نجحت في توظيف وتطوير المعارف ومعطيات التطور العلمي على اساس «اقتصاد المعرفة» كونه موردا انتاجيا تفوق اهميته الموارد التقليدية كرأس المال والعمل والعرض والطلب.

وأوضح ان ما يسمى بالاقتصاد المعرفي بات قطاعا انتاجيا رائدا قائما بذاته في العديد من الاقتصادات موضحا ان هناك مشكلة في توصيف هذا المفهوم الجديد من الاقتصاد.

ولفت الى انه تم توصيف «اقتصاد المعرفة» وفق منظمة التعاون والتنمية (او.اي.سي.دي) على انه انتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة عالية بسبب محتواها المعرفي مع وجود معايير تعليمية عالية وكثافة الموارد البشرية في العلوم والتكنولوجيا ومهارات القوى العاملة.

وقال ان المفوضية الأوروبية وضعت منهجية تدعى «لائحة الابتكار الأوروبي» باعتباره القياس الأكثر واقعية للاقتصاد، موضحا ان الاقتصاد المعرفي يعتمد على عدد خريجي كليات العلوم والهندسة وعدد المتعلمين تعليما عاليا والانفاق العام على قطاع التطوير والابحاث.

وأفاد بأن اشكالية التنمية في الاقتصاد الكويتي هي الاعتماد على مصدر شبه وحيد للدخل وصعوبة احداث تحول جوهري في هيكل النشاط الاقتصادي مع وجود قيود تقليدية على القطاعات الانتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

واستدرك بانه رغم ذلك فإن سياسة التنمية البشرية عبر 6 عقود من عمر النفط حققت نقلة كمية ونوعية ملموسة وفرت الخبرات الوطنية المتميزة في عدة مجالات «ولكن هذه السياسة في الوقت الحاضر تواجه خطر الاخفاق والسبب هو تدني مدخلات ومخرجات العملية التعليمية».

وأكد المجرن ان «اقتصاد المعرفة» يشكل خيارا استراتيجيا حقيقيا للكويت وهو يختلف من حيث بنيته عن الاقتصاد القائم حاليا «فهو لا يبحث فقط عن مركز مالي مرموق بل يبحث عن العلماء والباحثين والمبدعين والمبتكرين وهذا النوع من العمالة يندر الحصول عليه في ظل سياسة التعليم الحالية».

وشدد على ضرورة تبني ودعم مبادرة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بالتعاون مع جامعة لندن للاقتصاد التي طرحتها عام 2010 والتي كشفت الحاجة الملحة لفهم شامل حول الاقتصاد المعرفي وتطبيقه سريعا للتخلص من المشكلات التي يعانيها الاقتصاد نتيجة اعتماده المفرط على النفط. وقال المجرن ان المطلوب حاليا هو البدء بعملية احداث التغير الثقافي والاجتماعي المطلوب واعادة ترسيخ قيم المجتمع الكويتي الاصيلة من احترام قيم المشاركة في البناء والتعلم والعمل واحترام مبدأ تكافؤ الفرص.

ومن ناحيته تطرق الدكتور المحاضر في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت نايف الشمري خلال الجلسة النقاشية في المؤتمر الى ضرورة توفير وسائل تقييم وقياس للخطط التنموية والتي أهمها (مؤشر نسبة تغطية السياسات) والذي يعكس عدد السياسات التي دخلت حيز التنفيذ في الخطة السنوية منسوبة لاجمالي عدد السياسات ذات العلاقة بالجهة الحكومية المعنية كما وردت في خطة التنمية.

وقال ان هناك مؤشرا آخر يجب ان تعتمده الجهات المعنية في خطة التنمية وهو مؤشر (حجم التنفيذ المتوقع لمشاريع التنمية) والذي يعكس مدى قدرة المشاريع على تنفيذ السياسات المرتبطة بها.

وأوضح ان سياسات التنمية البشرية والاقتصادية في الكويت تحتاج الى تحفيز وتنسيق بين وحدات النشاط الاقتصادي.

يذكر ان المؤتمر العلمي السابع للاقتصاديين الكويتيين الذي تنظمه الجمعية الاقتصادية الكويتية يستمر ليوم واحد تحت عنوان (الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الكويتي وسبل المعالجة والدور المنشود من الدولة والمجتمع).

«الشال»: ارتفاع صافي إيرادات تشغيل «الوطني» 10,1٪ لتسجل 147,5 مليون دينار بنهاية الربع الأول من 2013

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج أعمال بنك الكويت الوطني للشهور الثلاثة الأولى، المنتهية في 31 مارس عام 2013، التي أظهرت تحقيق البنك أرباحا صافية خاصة بمساهمي البنك بلغت، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة، والزكاة والضريبة على الفروع بالخارج، نحو 81,3 مليون دينار، وهي أرباح أعلى، هامشيا، من مستوى مثيلتها، عن الفترة نفسها من عام 2012، والبالغة نحو 81 مليون دينار، وبنسبة ارتفاع تقارب 0,4٪. وقام البنك خلال عام 2012 بحيازة حصة ملكية إضافية بنسبة 11,1٪ في بنك بوبيان، ما أدى إلى زيادة حصة الملكية لديه إلى نسبة 58,4٪، وقام البنك بتغيير تصنيف بنك بوبيان من شركة زميلة إلى شركة تابعة، بما ترتب عليه من تجميع البيانات المالية لبنك بوبيان، ضمن بيانات بنك الكويت الوطني، اعتبارا من تاريخ الحيازة على السيطرة في 31 يوليو 2012. وعليه قد لا تكون دقيقة مقارنة الأداء والمركز المالي للبنك بين الفترة المنتهية في 2013/03/31 وأي فترة سابقة، والمقارنة الصحيحة تحتاج الى تكرار توافر البيانات عن الوضع الجديد، أي تحتاج إلى بعض الوقت.

وارتفع صافي ايرادات التشغيل بنحو 10,1٪ اي بنحو 13,5 مليون دينار لتسجل 147,5 مليون دينار مقارنة بـ 133,7 مليونا خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وذكر التقرير الفترة نفسها من العام السابق، وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات الفوائد للبنك (باستثناء الإيرادات من التمويل الإسلامي) قد تراجعت بنحو 7,2 ملايين دينار، بينما تراجعت مصروفات الفوائد (باستثناء تكاليف المرابحة) بنحو 5,1 ملايين دينار، أي بنحو أقل من تراجع إيرادات الفوائد، وكان نتيجة ذلك تراجع صافي إيرادات الفوائد بنحو 2,1 مليون دينار، وحقق البنك صافي إيرادات من التمويل الإسلامي بنحو 14,9 مليون دينار، ما رفع صافي إيرادات الفوائد (في شقيها التقليدي والإسلامي) إلى نحو 108,1 ملايين دينار، ولا تمكن مقارنة هذا الرقم مع نظيره المحقق في العام السابق، بسبب غياب صافي إيرادات التمويل الإسلامي عن تلك الفترة.

وارتفعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 9,7 ملايين دينار، نتيجة ارتفاع بنود مصروفات التشغيل، معظمها، ولكن هذه النسبة لا تعكس الوضع الدقيق لزيادة مصروفات التشغيل بسبب تجميع بيانات بنك بوبيان. وحسب تقديرات الشال، بافتراض استثناء تأثير تجميع نتائج بنك بوبيان، كانت الزيادة في المصروفات التشغيلية بحدود 1,7 مليون دينار (نحو 4,4٪). وارتفعت مخصصات خسائر الائتمان بنحو 2,6 مليون دينار، وصولا إلى 10,7 ملايين دينار، مقارنة مع 8 ملايين دينار في الفترة نفسها من العام السابق. علما أن تقديرات الشال تشير إلى أنه، إذا استثنينا المخصص الخاص ببنك بوبيان في الربع الأول من العام 2013، فإن مخصصات خسائر الائتمان قد تراجعت.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي موجوداته قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 1,6 مليار دينار، أي ما نسبته 9,9٪، ليصل إلى نحو 18,1 مليار دينار مقابل 16,4 مليار دينار ، في نهاية ديسمبر 2012، بينما حقق ارتفاعا بنحو 3,7 مليارات دينار، أي بنسبة نمو بلغت 25,4٪، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في الفترة نفسها من عام 2012. وإذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان، كانت نسبة نمو الموجودات ستبلغ نحو 11,7٪ مقارنة بمستواها في نهاية الربع الأول من عام 2012. أما بالنسبة لمحفظة قروض وسلفيات العملاء، التي تشكل أكبر مساهمة في موجودات البنك، فقد سجلت ارتفاعا، بلغت نسبته 1,3٪ وقيمته 130,7 مليون دينار، ليصل بإجمالي المحفظة إلى 10 مليارات دينار (55,4٪ من إجمالي الموجودات) مقابل 9,9 مليارات دينار (60,1٪ من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2012. بينما ارتفعت محفظة قروض وسلفيات العملاء عن مستواها، للفترة نفسها من عام 2012، بنحو 21٪، أي 1,7 مليار دينار حيث بلغت حينها، نحو 8,3 مليارات دينار (57,5٪ من إجمالي الموجودات). كذلك الأمر، إذا استثنينا تأثير تجميع بنك بوبيان كانت نسبة نمو المحفظة الائتمانية ستبلغ 5,1٪ مقارنة بمستواها في نهاية الربع الأول من عام 2012. أما الموجودات الحكومية (سندات وأذونات) فقد سجلت تراجعا، بلغت نسبته 3,3٪، لتصل إلى 938,5 مليون دينار (5,2٪ من إجمالي الموجودات) مقابل 970,4 مليون دينار (5,9٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام الفائت 2012، بينما سجلت الموجودات الحكومية ارتفاعا بنحو 4,2٪، مقارنة بما كانت عليه في نهاية مارس 2012، إذ بلغت حينها، 900,2 مليون دينار (6,3٪ من إجمالي الموجودات).

وتشير قراءة مؤشرات الربحية إلى تراجع مؤشر العائد على معدل الموجودات، الخاص بمساهمي البنك والحصص غير المسيطرة، (ROA)، ليصل إلى نحو 0,5٪ (2٪ إذا احتسب على أساس سنوي)، مقابل 0,6٪ (2,4٪ على أساس سنوي) في مارس 2012، وتراجع مؤشر العائد على رأس المال، (ROC)، بشكل طفيف، ليصل إلى نحو 18,5٪، قياسا بنحو 18,7٪، للفترة نفسها من عام 2012، وتراجع مؤشر العائد على حقوق المساهمين، الخاص بمساهمي البنك، (ROE)، ليصل إلى 3,4٪ (13,6٪ على أساس سنوي)، بعد أن كان عند 3,5٪ (14٪ على أساس سنوي)، للفترة نفسها من عام 2012. وحافظت ربحية السهم الواحد (EPS) على مستواها في الفترة نفسها من عام 2012، حين بلغت نحو 18 فلسا، ليحقق البنك عائدا سنويا على القيمة السوقية للسهم بنحو 8٪. وبلغ مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 12,5 مرة، مقارنة بنحو 15 مرة، للفترة نفسها من عام 2012، أي إنه تحسن بفضل انخفاض السعر، في حين بلغ مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1,7 مرة مقارنة بنحو 2,1 مرة، للفترة نفسها من العام 2012.

4 مليارات دينار الفائض الافتراضي في الموازنة العامة لمجمل السنة المالية 2014/2013

ذكر تقرير الشال انه مع انتهاء شهر أبريل 2013، ينتهي الشهر الأول من السنة المالية الحالية 2013/2014، حيث بدأت أسعار النفط بالتراخي، وكسرت حاجز الـ 100 دولار أميركي للبرميل، إلى الأدنى، إذ كان أدنى معدل لسعر برميل النفط الكويتي خلال الشهر عند نحو 94,8 دولارا أميركيا، في يوم 18/4/2013، بينما كان أعلى معدل عند نحو 107,3 دولارات أميركية، في يوم 2/4/2013 ـ حسب مؤسسة البترول الكويتية ـ وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أبريل، نحو 100 دولار أميركي للبرميل، وهو يزيد بنحو 30 دولارا أميركيا للبرميل، أي بما نسبته 42,9٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 70 دولارا أميركيا للبرميل. وكان معدل شهر أبريل 2012 من السنة المالية الفائتة 2012/2013 قد بلغ نحو 116,9 دولارا أميركيا للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2012/2013، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 106,5 دولارات أميركية.

واضاف التقرير انه يفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر أبريل، بما قيمته 2 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض، في جانب الأسعار، على الأقل، لا علاقة له بالواقع ـ وعليه من المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 24 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 7,1 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 25,2 مليار دينار، وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 21,2 مليار دينار، ستكون النتيجة تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 4 مليارات دينار، لمجمل السنة المالية 2013/2014، بينما يفترض أن تكون الكويت قد حققت فائضا فعليا، عن السنة المالية 2012/2013، بحدود 12ـ14 مليار دينار.

«البترول الوطنية» تحصل على أرض مقابل أرض المصفاة لتشوين المعدات.. وطرح المناقصة قريباً

«المناقصات» تؤهل 6 شركات لاستصلاح أرض المصفاة

توقع مصدر نفطي مسؤول في شركة البترول الوطنية أن تطرح الشركة مناقصة تجهيز موقع مشروع ارض المصفاة الجديدة على الشركات الـ 6 المؤهلة يوم الأربعاء القادم أو الأحد من الأسبوع المقبل وذلك بعد موافقة لجنة المناقصات المركزية على تأهيل الشركات ونشرها في الجريدة الرسمية اليوم.

وقال المصدر لـ «الأنباء» ان الشركات الست المؤهلة لتجهيز ارض المصفاة الجديدة معظمها شركات أوروبية وشركة صينية ويابانية ولها خبرة طويلة في استصلاح الأراضي، مشيرا إلى أن الشركات المؤهلة للدخول في المناقصة هي شركة بوسكالس ويستمنستر الشرق الأوسط المحدودة، شركة china harbour الهندسية الصينية، شركة van oord dredging، شركة penta ocean للمقاولات اليابانية، شركة dredging العالمية وشركة jan de nuln.

وذكر المصدر أن الشركة حصلت على موافقة الجهات المختصة مؤخرا للحصول على ارض للمقاولين لتشوين المعدات مقابل ارض المصفاة الجديدة على الشارع الرئيسي وسوف تقوم الشركة بتجهيز هذه الأرض لتصبح جاهزة لتخزين المواد والمعدات اللازمة لمشروع المصفاة الجديدة.

وبين أن الشركة حددت ميزانية تقديرية للمناقصة بين 150 و200 مليون دينار، مشيرا الى ان الشركة الفائزة بمناقصة تجهيز الأرض ستعمل على مدار عامين كاملين للانتهاء من تجهيز الأرض، لاسيما ان ارض المصفاة تعتبر سبخة وضعيفة وتحتاج إلى تقوية للوصول بها إلى قدرة تحمل كافية، وكذلك رفع منسوب الأرض لذلك لابد من معالجة طبيعة الأرض وتجهيزها قبل البدء في عمليات الإنشاء ووضع الأساسات.

وحول زيادة فترة تجهيز ارض المصفاة إلى عامين، قال المصدر إن مساحة ارض المصفاة كبيرة حيث إنها تمتد على مساحة 16 مليون متر مربع وتحتاج فترة كبيرة لعملية دك وتسوية الأرض من خلال معدات خاصة وأجهزة ضخمة ستعمل على اهتزاز الأرض وضغطها، مشيرا إلى انه سيتم ضغط الأرض من خلال الأجهزة لأكثر من 12 مترا تحت الأرض.

وأوضح أن تجهيز ارض المصفاة الجديدة يحتاج إلى دقة في الدراسة والتصميم أولا، والى تقنيات معالجة تربة ذات طابع فني خاص، وكذلك يحتاج إلى كميات كبيرة جدا من الرمال الصالحة لأغراض معالجة التربة، والتي سيتم جلبها من البحر مع إعادة تأهيل التربة في البحر للحفاظ على البيئة البحرية.

● أحمد مغربي